لعل نرى وبنا يوم القيمة الحديث بطوله وفيه فيقول الله تعالى
شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق الا
ارحم الراحمين الحديث وحديث ابي سعيد ايضا عند الترمذي و
ان منا من يشفع للفئام ومنهم من يشفع للقبيلة وللرجل والرجلين
على قدر عمله ومنها حديث الترمذي وابن ماجة وابن حبان
وغيرهم ليدخلن الجنة بشفاعة رجل منا اكثر من بني تميم وقد اختلف
في كيفية الاعادة بعد الموت ومصير البدن ترابا فذهبت
طائفة من الكرامية اتباع محمد بن كرام بتشديد الراء وتخفيفها
الى ان الجواهر التي منها تالف البدن لا تعدم بل
تبقى وتختلط بغيرها وتصور ترابا مثلا وقد زالت
منها الحياة واللون والرطوبة والهيئة والتركيب ثم يجمعها الله
سبحانه ويؤلفها على النهج الاول كما كانت واصل النهج سلوك الطريق
ويطلق مرادا به الطريق والحال والصفة وهو المراد هنا ووجه
ما قاله هؤلاء ان الاجزاء المتفرقة المذكورة قابلة للجمع بلا ريب
والله سبحانه عالم بتلك الاجزاء وانها لاي يد من الابدان فادر
على جمعها وتأليفها لما تقرر من عموم علمه تعالى لكل المعلومات
وشمول قدرته لكل الممكنات وصحة القبول من القابل والفعل
من الفاعل بوجب صحة الوقوع وجوازه قطعا وهو المطلوب وهؤلاء
ينكرون اعادة المعدوم والحق انها اي الجواهر التي منها تالف
البدن تعدم كلها الا بعضا منها منصوصا عليه في الحديث
الصحيح وهو عجب الذنب ثم تعاد بعينها بعد عدمها وانما قلنا

بذلك

بذلك لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم كل ابن آدم يبلى الا عجب
الذنب والحديث في الصحيحين وغيرهما بطرقه والفاظ منها في الصحيحين
ليس من الانسان شيء الا يبلى الا عظما واحدا وهو عجب الذنب منه
يركب الخلق يوم القيمة وفي رواية لمسلم وابي داود والنسائي
كل ابن آدم يأكله التراب الا عجب الذنب منه خلق ومنه يركب
وفي اخرى لمسلم ايضا ان في الانسان عظما لا تاكله الارض ابدا
منه يركب الخلق يوم القيمة قالوا اي عظم هو يا رسول الله قال
عجب الذنب وفي رواية لاحمد وابن حبان قيل وما هو يا رسول
الله قال مثل حبة خردلة منه تنشاون وهو نخع الصلب وسكون
الجيم ثم موحدة محله اسفل الصلب عند رأس العصعص يشبه
في الجمل محل طرف الذنب من ذوات الاربع والمسئلة عند المحققين
ظنية يعني مسئلة ان الاعادة هل يوجع الجواهر المتفرقة المختلطة
او ايجاد ما يعدمها وممن صرح بذلك منهم حجة الاسلام في
الاقتصاد في الاعتقاد قال فان قيل فما تقولون في اعدام
الجواهر والاعراض ثم نعادا جميعا او تعدم الاعراض وتعاد
الجواهر وانما تعاد الاعراض قلنا كل ذلك ممكن ولكن ليس في
الشرع دليل قاطع على تعيين احد الممكنات بعض ان الادلة الدالة
ظنية قال المصنف والحق اي في المسئلة بحسب ما قامت عليه الادلة
وقوع الكيفين اعادة ما انعدم بعينه وانا لغة ما تفرق
من الاجزاء لانه اي الشان اما يكون الوجه الذي يقع
عليه الاعادة كذا اي اعادة المعدوم بعينه لان خلافه

مطلب
الكرامية

محمد بن كرام كشاد اماهم
الكرامية القائل بانه معبوده
مستقر على العرش وانه جوهر
تعالى الله عن ذلك قاموس

قلت بكسر الكاف وتخفيف الراء
وفيه قيل الفقه فقه الحنفية وحده
والدين دين محمد بن كرام كذا
في شرح الموافق للسيد الشريف
وهذا مخالف لما في الكتاب في الفتوحات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)